مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية
MJAES
المجلد السادس العدد الأول 2016 آذار
المحور المحاسبي
30-7

دوافع ووسائل تبني الإدارة لممارسات إدارة الأرباح المحاسبية وسبل الحد منها
دراسة تطبيقية لعينة من الشركات العراقية

جبار ، ناظم شعلان*

معلـــومات البحث

الاستلام : 2015/6/16
التقييـــم : 2015/6/18
التعديـل : 2015/10/20
القبـــول : 2015/11/9
النشـــر : 206/3/30

الملخص

نظـرا للأهميـة التـي يمثلهـا صـافي الـربح بالنسـبة للأطـراف ذات العلاقـة بالمؤسسـة تلجـأ الادارة الـى ممارسـة نـوع من التـأثير المتعمـد والتلاعـب بالأربـاح المعلنة من خلال استخدام أساليب حقيقية أو محاسبية سواء كانت في اطار المعايير والمبادئ المحاسبية أو خارجها وذلك سعيا منها وراء تحقيق أهداف ورغبات معينة, لذلك فان اعتماد الأطراف ذات المصلحة على رقم الربح المحاسبي وحدة دون الأخذ بعين الاعتبار العوامل الأخرى التي تؤدي الى تخفيض مستوى جودة الأرباح من شأنه أن يؤدي الى اتخاذ قرارات غير عقلانية بسبب وجود تحيز في قياس الدخل من طرف الادارة, وبالرغم من الدور الذي يمكن أن تلعبه المعايير المحاسبية في الحد من سلوك ادارة الأرباح الا أن هذه الجهود تعتبر محدودة ,الأمر الذي يستلزم اعادة النظر في بعض القواعد والممارسات والمعايير المحاسبية وهذا الأمر يقع في المقام الأول على عاتق الجهات ذات الصلة بتنظيم ووضع المعايير المحاسبية , ويكون ذلك بضبط المدى المتاح أمام الادارة في التصرف في استخدام البدائل المتاحة والتركيز على ضرورة الزام المؤسسات بتطبيق هذه المعايير بعيدا عن الانتهازية والافصاح عن الكثير من الامور التي يحكمها التقدير الشخصي للإدارة.

هدفت الدراسة إلى البحث عن مدى ممارسة إدارة الأرباح في الشركات العراقية والمخاطر التي تنطوي عليها من خلال التعرف على طبيعة تلك العمليات ومؤشراتها والأساليب المتبعة في ممارستها والآثار المترتبة عليها ,وقد أظهرت الدراسة قيام إدارات الشركات بعمليات ممارسة إدارة الأرباح بدرجة كبيرة وان تفاوت تركيزها ومدتها بين تلك الشركات، وأشارت الدراسة إلى خطورة هذه الظاهرة على أداء الشركات ومصداقية التقارير المالية المنشورة وافتقارها لخصائص الجودة مما يؤثر على قرار مستخدمي تلك التقارير.

المقدمة

شـهدت بيئـة الأعمـال فـي السـنوات الأخيـرة تحـولات جذريـة تميـزت بظهـور العديـد مـن المعـاملات الماليـة والتجارية المعقدة والتي يترتب عليها إتخاذ الإدارة العديد مـن القـرارات التـي تـتحكم مـن خلالهـا فـي المعلومـات المحاسبية التي تعتمد عليها الأطراف المعنية بأداء الوحدة الاقتصادية, ومن النماذج السلوكية المثيرة للجدل ما تتخذه الإدارة مـن قـرارات تـتحكم مـن خلالهـا فـي المعلومـات المحاسـبية التـي تعتمـد عليهـا الاطـراف المهتمـة بالوحـدة الاقتصادية، وقد تؤدى هذه القرارات الى التأثير أيـجابيا او سلبيا على صافى الربح ، مما قد يعتبره البعض نوعا من التلاعـب بالمعلومـات المحاسـبية طالمـا تـوافر فـي هـذا السلوك صفة التعمد ، بينما يعتبره البعض الاخر – على الرغم من توافر صفة التعمد في تضليل مستخدمي القوائم المالية – سلوكا قانونيا مشروعا حتى ولو كان سلوكا غير أخلاقي طالما انه يحقق مصلحة الوحدة الاقتصادية . وقد يؤدى سلوك الإدارة اما لتخفيض الدخل بغرض تخفيض الضرائب، او زيادته بغرض زيادة مكافأة اعضاء مجلس الإدارة ، او تمهيده عن طريق تخفيضه اذا كان مرتفعاً او

*الاستاذ المساعد الدكتور ، كلية، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة القادسية ، nazim 488@yahoo.com

زيادته اذا كان منخفضا وذلك لتخفيض التقلبات الحاده في مستوى الربح لتحقيق الاستقرار في اسعار الاسهم في السوق ، ومع ان هناك تباينا في الدوافع التي تحرك الإدارة ، الا ان سلوك التأثير على الدخل يأخذ احد الاتجاهات السابقة ، وهذا ما يعرف بإدارة الارباح Earnings Management . هذا وبالرغم من أن الإدارة تقوم ببعض هذه الممارسات في إطار معايير المحاسبة والتي تهدف إلى سلامة وموضوعية القياس المحاسبي والبعد عن التحيز والعدالة في العرض والإفصاح ، إلا أن هذه المعايير ما تزال تعطي الإدارة مرونة واسعة في الاختيار بين السياسات والإجراءات والطرق المحاسبية البديلة والتي تستغل من قبل المديرين لتحقيق بعض الأغراض الشخصية كالعمل على تحقيق مستويات عالية من الارباح بهدف زيادة مكافآتهم أو الحفاظ على مراكزهم الوظيفية ، دون النظر إلى تأثيراتها على مستوى دخل الفترة المالية مما قد يلحق الضرر بمصالح الأطراف الأخرى ، هذا و مع أن هناك تباينا في الدوافع التي تحرك الإدارة فإن سلوك التأثير على الدخل قد ينطوي على نوعين أحدهما يسمى إدارة الأرباح الجيدة (good earnings management) وهي التي تحدث عندما تتخذ الإدارة قرارات اختيارية من شأنها المحافظة على أداء مالي مستقر، أما النوع الثاني فهو إدارة الأرباح السيئة (badearning management) وهي التي تنطوي على ممارسات غير مقبولة بهدف إخفاء الربح الحقيقي، و بذلك فإن إدارة الأرباح تتم بهدف التأثير على الأرباح المحاسبية من خلال استغلال بعض المرونة التي تسمح بها السياسات المحاسبية و ممارسة التقديرات الشخصية.

المبحث الاول: منهجية البحث

١. مشكلة البحث :

إن ممارسة سلوك إدارة الأرباح وإن كانت تحقق منافع للمنشأة في الأجل القصير إلا أنها قد تؤدي إلى مشاكل خطيرة في الأجل الطويل، والتي تنعكس على ضعف الكفاءة التشغيلية والاقتصادية للمنشأة حيث أن تحقيق مصلحة الإدارة في الأجل القصير سيكون على حساب مصلحة المنشأة في الأجل الطويل ، الأمر الذي يلقي بظلال قاتمة على مستقبلها ويهدد إستمراريتها, ونظراً لخطورة هذه الظاهرة فإن الأمر يتطلب إيلاء الموضوع أهمية كبيرة للوقوف على مدى ممارسة إدارات الشركات لعمليات إدارة الأرباح والكشف عن المخاطر التي تتعلق بها ,وعليه فإن المشكلة الرئيسة تتمحور حول السؤال الرئيسى التالي :-

ما مدى ممارسة الشركات العراقية لعمليات إدارة الأرباح وادراكها لمخاطرها ؟

٢. أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في كونها تتناول موضوعاً حيوياً يتعلق بما قد تتخذه الإدارة من إجراءات تتحكم من خلالها في المعلومات المحاسبية التي تعتمد عليها الجهات المهتمة بنتائج الوحدة الإقتصادية وما قد ينتج عنها من قرارات تؤثر بصورة إيجابية أو سلبية على الدخل عبر التلاعب أو التحريف المتعمد في تلك المعلومات. لذلك فإن الكشف عن تلك الممارسات ومحاولة إبراز أثرها على نتائج العمل المالي والمحاسبي يضع الإدارة أمام مسؤولياتها وما تنطوي عليه تلك الممارسات من مخاطر على المساهمين و المستثمرين والفئات الأخرى المستخدمة للبيانات المالية ، وبالتالي فإن نتائج هذا العمل سوف يقدم معلومات هامة للجهات المستفيدة من المعلومات المحاسبية ، وتجعلها في منأى عن آثار تلك الممارسات ،ويبصر الإدارة بخطورة الأمر وانعكاساته السلبية على المركز المالي للمنشأة ومستقبل وجودها من ناحية أخرى.

٣. فرضيات البحث:

في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها يمكن صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الاولى : تمارس الشركات العراقية إدارة الأرباح عند إعداد وعرض القوائم المالية.

الفرضية الثانية : هنالك دور فعال للتدقيق المحاسبي في تحديد وتشخيص الملاحظات والمخالفات التي تندرج تحت مفهوم ممارسات ادارة الارباح والافصاح عن تلك الممارسات وتحديد الآثار السلبية المترتبة عليها.

٤. هدف البحث:

يمكن تلخيص أهداف البحث فيما يلي:

أ. التعرف على مختلف المفاهيم التي أعطيت لإدارة الارباح, بالإضافة الى الدوافع التي تحفز الادارة على التلاعب برقم الربح المعلن عنه.

ب. تحديد مختلف التقنيات والاساليب المستخدمة من طرف ادارة الشركات لإدارة أرباحها, وابراز مدى ممارسة الشركات العراقية لسلوك ادارة الأرباح عند اعداد القوائم المالية.

ج. ابراز الدور الفعال الذي تلعبه مهنة التدقيق المحاسبي في الحد من ممارسات ادارة الأرباح ,وطرح مختلف الآليات والسياسات التي تساعد على الارتقاء بالأداء وبما يساهم في الحد من ممارسات ادارة الأرباح.

٥. حدود البحث:

عينة البحث شملت اربعة من الشركات العراقية العامة والمساهمة المختلطة التي تخضع حساباتها لرقابة وتدقيق ديوان الرقابة المالية ومن قطاعات اقتصادية ذات نشاطات مختلفة (صناعي، زراعي، تجاري), وتم اختيار السنوات (٢٠٠٨- ٢٠١٠) وذلك لتوافر البيانات المطلوبة .

٦. أساليب جمع البيانات والمعلومات .

اعتمد الباحث في سعيه لإثبات فرضيات البحث وبلوغ هدفه على المصادر التي تقاسمها الجانبان :-

- الجانب النظري : أعتمد الباحث في إثراء هذا الجانب على المصادر والكتب والنشرات الصادرة وكذلك البحوث العلمية والدراسات المنشورة التي تناولت موضوع البحث ، والمعايير الدولية والمحلية ذات الصلة, والقوانين والتشريعات المرتبطة بموضوع البحث فضلاً عن الاستعانة بشبكة المعلومات الدولية. (الإنترنيت) .
- الجانب العملي: تم الاستعانة بالبيانات المتعلقة بشركات العينة من خلال دراسة وتحليل القوائم المالية لهذه الشركات وتقارير مراقبي الحسابات التي تخص الشركات ، بالإضافة إلى التقارير السنوية لسوق العراق للأوراق المالية (دليل المستثمر) .

٧. خطة البحث:

قسم البحث الى ثلاث مباحث, تضمن المبحث الأول منهجية البحث أما المبحث الثاني الإطار النظري-لإدارة الأرباح تناول (مفهوم وتقنيات ودوافع ادارة الارباح, وممارسات ادارة الارباح والاساليب المستخدمة للكشف عنها والحد منها) اما المبحث الثالث تضمن الدراسة الميدانية- (دراسة تحليلية للقوائم المالية و تقارير مدققي الحسابات السنوية للشركات عينة البحث). وتوصل البحث لمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الثاني:

الإطار النظري- إدارة الأرباح

١. مفهوم ادارة الارباح:

تُعدَّ المعلومات المحاسبية الركيزة الأساسية للقوائم المالية ، ولذلك فقد أهتم المحاسبون والمدراء الماليون بضرورة عرض المعلومات المحاسبية بصورة واضحة وملائمة والإفصاح عن جميع المعلومات المالية من خلال القوائم المالية المنشورة إذ تعتبر من أهم المصادر التي يعتمد عليها المستخدمين في اتخاذ القرارات (Barth , 2007: 29).

إن تحديد نطاق وأبعاد أنشطة إدارة الأرباح المختلفة يتطلب تحديد مفهوم إدارة الأرباح ، ولذلك فقد أوردت الأدبيات المحاسبية العديد من التعاريف لسلوك إدارة الأرباح منها ما يأتي :-

- "محاولات الإدارة المقصودة للتلاعب أو التأثير في الأرباح المعلن عنها ، من خلال استخدام المرونة في الاختيار من بين الطرائق المحاسبية أو تأجيل أو تعجيل الاعتراف بعمليات الإيراد أو المصروف ، واستخدام أي طرائق أخرى للتأثير في الأرباح المفصح عنها في المدى القصير" (Michael et al , 2007 : 2).
- " التغيير المتعمد للمعلومات المالية للوصول إلى نتائج محددة من قبل الإدارة من خلال التدخل في عملية إعداد التقارير المالية للوصول إلى هذه النتائج " (Gaa & Dunmore , 2007 : 62).
- وتعرف ايضا بأنها "عملية اتخاذ القرارات التي تتلاءم مع تحقيق النتائج المحددة مسبقا من قبل الإدارة في تقديم المعلومات في القوائم المالية والتي تحقق من خلالها منفعتها الخاصة. (Mckee , 2005: 1)

.

مما سبق يمكن القول بأن إدارة الأرباح "هو مصطلح يعبر عن عملية تدخل الإدارة في مجال القياس والافصاح المحاسبي من اجل زيادة أو تخفيض رقم الربح المعلن عنه لكي يعكس رغبات ومصالح الإدارة اكثر من كونه انعكاسا للأداء الاقتصادي الحقيقي للشركة ، أي إنها ممارسات تعبر عن رغبة الإدارة في تحقيق أهدافها المحددة مسبقاً في إظهار رقم الربح المرغوب به في حدود المرونة المتاحة لها للاختيار وبما تسمح به المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً (GAAP) أو تعديها في أحيان أخرى.

٢. تقنيات ادارة الارباح:

هناك العديد من التقنيات التي تستخدمها الادارة للتأثير على الأرقام المحاسبية , ويمكن حصر تقنيات أدارة الارباح في ثلاث مجموعات أساسية كما يلي:

المجموعة الاولى: تشمل على التقنيات التي تعمل على استغلال المرونة التي تنطوي عليها مبادئ المحاسبة المقبولة عموما مثل: الاختيار بين طرق تقيم المخزون, الاختيار بين طرق اهتلاك المخزون, حرية ممارسة بعض التقديرات والاحكام ,..الخ, وبذلك تسمى ممارسات ادارة الارباح في اطار مبادئ المحاسبة المقبولة عموما. فحسب " Wilkens & Bauwhede" المرونة التي تسمح بها مبادئ المحاسبة المقبولة عموما في الاختيار بين الطرق والبدائل المحاسبية وحالات التقدير الشخصي لبعض عناصر القوائم المالية تكون بهدف اعطاء الشركات الفرصة لإعداد القوائم المالية بشكل يعكس الأداء الاقتصادي الحقيقي لها الى اقصى حد ممكن , لكن هذه المرونة يتم انتهازها من قبل الادارة للتلاعب برقم الربح المعلن عنه. (Wilkens & Bauwhede,2003:5) .

المجموعة الثانية: تشمل على التقنيات التي تنتهك مبادئ المحاسبة المقبولة عموما وتتضمن عمليات احتيالية وبذلك تسمى ادارة الأرباح خارج اطار مبادئ المحاسبة المقبولة عموما ,وهذه التقنيات غالبا ما تستخدمها الشركات التي قامت بإدارة أرباحها سابقا عن طريق استغلال المرونة الموجودة في المبادئ المحاسبة المقبولة عموما, ومن أمثلة هذه التقنيات الاعتراف المبكر بالإيرادات كالاعتراف بالإيراد عند شحن البضاعة.

المجموعة الثالثة: تشمل على العمليات الحقيقية التي تهدف الى التأثير على رقم الربح المعلن عنه وهو ما يطلق علية بإدارة الأرباح الحقيقية, ومن الأمثلة على ادارة الأرباح الحقيقية :ادارة المصاريف الاختيارية كمصاريف البحث والتطوير, واختيار توقيت بيع بعض اصول الشركة.

٣. دوافع ممارسات ادارة الأرباح:

يوجد العديد من الدوافع التي تحث الإدارة على ممارسة إدارة الأرباح للتأثير في رقم الأرباح المعلن عنها وصولاً للربح المستهدف ، فمنها ما يجعل الإدارة ترفع من الأرباح المتحققة ومنها ما يخفضها ومنها ما يقلل التذبذب فيها ، ولإعطاء صورة واضحة عن هذه الدوافع سوف يتم تناول أهم هذه الدوافع :-

أولاً : دوافع السوق المالية Financeial Market Motivations :

تحاول ادارات الشركات إدارة أرباح شركاتهم بسبب تأثر قرارات المستثمرين والدائنين بالأرباح المفصح عنها، فإدارة الأرباح تحدث بسبب مجموعة من الدوافع المختلفة والتي من أهمها التأثير على سوق الأوراق المالية , فرقم الربح المعلن عنه له تأثير في القيمة السوقية للشركة (Jackson & Pitman , 2007 : 2) ، وتعد أسعار الأسهم السوقية وعوائدها من العوامل المؤثرة في تفضيل الإدارة للطرائق والسياسات المحاسبية المتبعة للتأثير في رقم الربح المعلن عنه، فالإدارة تستطيع التأثير في أسعار الأسهم من خلال زيادة الأرباح الحالية وتجنب الخسارة والحفاظ على الأرباح بالسنوات اللاحقة وعدم تخفيضها، ولذلك فان تراجع الأرباح للشركات يؤثر سلباً في أسعار أسهمها، وان بقائها كما هي يؤدي بالضرورة إلى انخفاض تلك الأسعار، لهذا السبب تلجا الإدارات إلى ممارسات إدارة أرباح شركاتها المدرجة في الأسواق المالية.

(Multford & Comiskey , 2002 : 2-4)

ثانياً : دوافع تعاقدية : Contract Motivations

تصف نظرية الوكالة الشركة على أنها مجموعة من العلاقات التعاقدية، وان وجودها يتحقق من خلال واحد أو أكثر من العقود الاتفاقية، هذا وتنشأ مشكلة تعارض المصالح بين الإدارة وحملة الأسهم والدائنين، و يترتب عليه تكاليف تعاقدية متعددة مثل تكاليف المراقبة من جانب المالك على سلوك الإدارة، والتكاليف التي تتحملها الإدارة لتقليل تضارب المصالح، وتكاليف الخسارة المتبقية (وهي الخسارة التي يعاني منها المالك نتيجة السلوك الخاطئ للإدارة بالرغم من المراقبة). وعليه يتم اللجوء إلى العقود من اجل تخفيض الآثار السلبية للتضارب بالمصالح بين الإدارة وحملة الأسهم، وبين حملة الأسهم والدائنين .

ثالثاً : ـ دوافع كبار حملة الأسهم:

قد يؤثر تركز الملكية في أيدي القليل من كبار حملة الأسهم ، إلى الضغط على إدارة الشركة لتبني الطرائق والسياسات التي تؤدي إلى زيادة الربح المتحقق ، وذلك لتغطية عمليات تسرب موارد هذه الشركات وأصولها لأيدي هؤلاء المساهمين الأكثر سيطرة (Johnson , et al , 2000 : 2277).

رابعاً : ـ هناك دوافع اخرى لممارسات إدارة الأرباح منها:

أ. دوافع ضريبية Taxation Motivations

تعتمد الضرائب التي تفرض على أرباح الشركات، على الأرقام المحاسبية بشكل مباشر مما يدفع الإدارة إلى اختيار الطرائق والسياسات البديلة التي تخفض من الربح الخاضع, كما إن الشركة التي تلجأ إلى تخفيض رقم الربح يكون دافعها سداد ضرائب اقل ، فضلاً عن تخزين الأرباح في السنوات المزدهرة ، لكي تقوم بزيادة هذه الأرباح في السنوات السيئة. (حماد ، 2005 : 53).

ب. دوافع تشريعية وسياسية

(Political & Legislation Motivations)

إن تعرض الشركات الكبيرة الحجم إلى الضغوطات والتدخلات في شؤونها من قبل الدولة ، من العوامل المؤثرة في اختيار الإدارة للطرائق والسياسات المحاسبية التي تؤدي إلى تقليل الربح المتحقق، وعليه تتبنى الشركات ممارسات إدارة الأرباح التي تؤدي إلى تخفيض الربح المتحقق لتحاشي التدخلات الحكومية في أعمالها ، وتجنب لفت انتباه هذه الجهات إلى حجم الأرباح التي تحققها الشركة ، لما لذلك من تبعات مثل المطالبة بدفع أجور أعلى للعاملين ، أو تحسين ظروف عملهم ، أو ممارسة الرقابة السعرية على منتجات الشركة، أو زيادة الضرائب على القطاع الذي تعمل فيه الشركة . (Scott , 2003 : 379)

ج. قد تقوم الإدارة بممارسات إدارة الأرباح لاستخدامها كقناع لمشاكل الأداء الضعيف،

أو لتقديم القوائم المالية بصورة أقوى من الحقيقة وذلك من اجل الحصول على قروض من البنوك، إذ تضع العديد من البنوك التجارية جملة من المعايير بهدف تقييم أداء الشركات كخطوة تسبق اتخاذ قرار منح القروض لهذه الشركات، إذ تلجأ هذه الشركات إلى ممارسات إدارة الأرباح التي ستؤثر ايجابياً في عملية اتخاذ القرار بمنحها تلك القروض (حماد، 2005 : 24).

يستخلص مما سبق، إن هناك دوافع كثيرة تحفز الإدارة على ممارسات إدارة الأرباح من خلال تبني الطرائق والسياسات المحاسبية البديلة التي تحقق أهدافها وبما يتلائم مع الظروف المحيطة بها، وأن بعض هذه الدوافع تحفز الإدارة على زيادة الأرباح المتحققة والبعض الآخر منها يحفزها على تخفيض هذه الأرباح إلى مستوى معين، كما أن منها ما يحفز الإدارة لمنع التقلبات والتذبذبات في الأرباح السنوية، أي أن هناك تعارض بين هذه الدوافع مما يجعل مديري الشركات القيام بالموازنة والموائمة بين هذه الدوافع وأهدافها وبما يحقق أعظم منفعة لهم ، ويتوافق مع مصالحهم وأهدافهم.

٤. ممارسات ادارة الأرباح:

بما أن الادارة هي الجهة المسؤولة عن اعداد وعرض التقارير المالية فأنها تلجأ تحت ظروف معينة الى اتباع ممارسات من شأنها التأثير على الأرقام المحاسبية المعلنة ,بحيث تؤدى هذه الممارسات بشكل لا يتنافى في الظاهر مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما وبطريقة تؤدي الى اظهار الأداء المالي للشركة بشكل طبيعي لا يثير الشكوك والتساؤلات , ويمكن تقسيم ممارسات ادارة الأرباح الى نوعين هما ادارة الأرباح الحقيقية وادارة الأرباح المحاسبية او المصطنعة (Kin Lo , 2008 :353):

اولا: ادارة الأرباح الحقيقية: يقوم هذا النوع من الأساليب على قرارات ادارية تتعلق بأنشطة الانتاج والاستثمار والمبيعات , ووفقا لذلك يمكن للإدارة القيام بإدارة الأرباح من خلال استخدام ثلاث وسائل وكما يلي:

أ. ادارة المبيعات والمشتريات :يمكن لإدارة الشركة القيام بممارسة ادارة الارباح عن طريق بعض القرارات المرتبطة بالمبيعات والمشتريات.

ب. ادارة المصاريف الاختيارية: يمكن للإدارة القيام بأدارة الارباح عن طريق زيادة او تخفيض بعض المصاريف الاختيارية مثل: نفقات البحوث والتطوير, نفقات الصيانة , لتحقيق الربح المستهدف خاصة اذا كانت هذه النفقات لا تساهم في تحقيق الدخل في الفترة الحالية .(Daniel A. Cohen, 2004:13)

ج. ادارة الانتاج : يمكن للإدارة القيام بممارسات ادارة الأرباح من خلال تسريع الانتاج بشكل مغالى فيه مما يؤدي الى تخفيض التكاليف الثابتة وبالتالي تخفيض متوسط تكلفة الوحدة , في نفس الوقت يترتب على زيادة الانتاج زيادة في المخزون مما يؤدي الى تخفيض تكلفة المبيعات وبالتالي زيادة الارباح ,الا ان زيادة المخزون بشكل مغالى فيه سيؤدي الى تحميل الشركة لتكاليف تخزين مرتفعة ,من ناحية اخرى, سيتعرض المخزون لخطر التلف خاصة اذا عجزت الشركة عن تصريفه.

ثانيا: ادارة الأرباح المحاسبية او المصطنعة: ممارسات الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية او الوهمية تقوم على استخدام الإدارة لمتغيرات محاسبية او وهمية , ويمكن تقسيمها كما يلي:

أ- ادارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية او الوهمية التي تعتمد على استغلال المرونة المتاحة في اطار مبادئ المحاسبة المتعارف عليها كإدارة المستحقات المحاسبية, التغييرات المحاسبية الاختيارية, واختيار توقيت ملائم لتطبيق سياسة محاسبية الزامية.

ب- ممارسات ادارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية او الوهمية التي تقوم على استخدام ممارسات احتيالية تكون خارج اطار مبادئ المحاسبة المقبولة عموما, بهدف التقليل من شفافية التقارير المالية المنشورة كالاعتراف المبكر بالإيرادات ,والمبالغة في جرد المخزون بتسجيل مخزونات وهمية. (Joshua Ronen,2000: 28) .

ويمكن تلخيص الممارسات الاحتيالية التي تلجأ اليها الادارة وفق الجدول الآتي:

جدول (١) ممارسات واساليب ادارة الأرباح

نوع الممارسات	اساليب التلاعب
اولا: ممارسات ادارة الارباح الخاصة بالإيرادات:	١- التلاعب في توقيت الاعتراف بالإيراد: يمكن حصر اوجه التلاعب فيما يلي: - تسجيل ايرادات بالفترة المحاسبية المنتهية عن عمليات بيع تخص الفترة اللاحقة. - تسجيل ايرادات عن عمليات بيع غير تامة. - تسجيل ايرادات عن بضاعة الامانة. - تعديل شروط البيع الاصلية باتفاقيات سرية. - تضخيم المبيعات بإيرادات خدمات ما بعد البيع وفوائد التمويل. ٢- تسجيل ايرادات وهمية عن عمليات بيع مزيفة . ٣- تسجيل الايرادات بأكثر من قيمتها. (لطفي, 2005: 68- 72)
ثانيا: ممارسات ادارة الأرباح الخاصة بالمصاريف:	١- رسملة وتأجيل المصاريف الى فترات لاحقة: وتشمل هذه الممارسات ما يلي: - تسجيل بعض المصاريف التشغيلية الخاصة بالفترة الحالية كأصول ثابتة. - تخفيض اهتلاك بعض الاصول الثابتة التي يتم اهتلاكها بطريقة اعادة التقدير وذلك للمغالاة في تقدير قيمة تلك الاصول في نهاية الفترة. - عدم تسجيل استحقاق بعض المصاريف للفترة الحالية. - تحميل مصاريف خاصة بأحد الاصول الثابتة على اصل اخر ذو معدل اهتلاك اقل وفترة اهتلاك اطول. - تحميل بعض المصاريف الخاصة بعقود اعمال منتهية خلال الفترة الحالية على عقود اعمال اخرى مازالت تحت التنفيذ.
	٢- المغالاة في تقيم مخزون اخر المدة. ويشمل ذلك ما يلي: - عدم تخفيض قيمة الفاقد والتالف من البضاعة من قيمة مخزون اخر المدة. - اعادة تغليف البضاعة التالفة والراكدة وتقييمها على اساس انها بضاعة سليمة. - اجراء تحويلات وهمية من المخازن الأصلية الى مخازن خارجية لتغطية العجز في كمية المخزون. - استلام بضاعة من الموردين في نهاية الفترة وجردها وتقييمها بالمخزون وذلك بالرغم من عدم تسجيلها بالدفاتر كمشتريات, وعدم تسجيل مبلغ الدائنية المستحقة للموردين في جهة الخصوم.
	٣- التلاعب في تكوين واستخدام مخصصات الالتزامات المتوقعة. ويشمل ذلك ما يلي: - المغالاة في تقدير قيمة المخصصات في الفترات المحاسبية التي تحقق فيها المؤسسة ارباحا مرتفعة او تخفيض قيمة المخصصات في الفترات التي تحقق فيها ارباح صغيرة أو خسائر. - استخدام المخصصات في غير الغرض الذي تم تكوينها من أجلة, كاستخدام المخصصات المكونة عن فترات سابقة لتغطية مصاريف تشغيلية تخص الفترة الحالية.
	٤- عدم تسجيل الانخفاض الدائم في قيمة الأصول الثابتة وغير الملموسة والمبالغة في تقيم الأصول غير الملموسة والاعتراف المحاسبي بالأصول غير الملموسة بما يخالف معايير المحاسبة الدولية مثل الاعتراف بالشهرة غير المشتراة, او اجراء تغييرات غير مبررة في طرق الاطفاء المتبعة في تخفيض هذه الاصول اضافة الى التلاعب في نسب الاندثار المتعارف عليها. (محمد مطر , 2006 :12)
ثالثا: ممارسات ادارة الأرباح الخاصة بالمعاملات غير النقدية والمعاملات بشروط خاصة.	يمكن حصر ممارسات ادارة الأرباح المتعلقة بالمعاملات غير النقدية وبشروط خاصة كما يلي: ١- المعاملات غير النقدية: في بعض الاحيان تقوم الشركة بعمليات تبادل غير نقدية تقدم فيها سلع وخدمات مقابل الحصول على سلع وخدمات اخرى دون ان يتم سداد او تحصيل نقدي بأجمالي قيمة السلع والخدمات محل التبادل, وتتطلب معايير المحاسبة الدولية ان يتم تسجيل هذه المعاملات بالقيمة العادلة ,فاذا لم تكن هذه السلع والخدمات متداولة في سوق معروف ومستقر فيكون من الصعب تحديد القيمة العادلة لها, وهذا ما يخلق مجالاً للتلاعب من قبل الادارة. ٢- المعاملات بشروط خاصة: بعض الشركات تقوم ببيع منتجاتها للعملاء مقابل تعهدها بشراء سلع من هؤلاء العملاء , وعند البيع يتم الاعتراف بالإيراد فورا على الرغم من ان البيع كان معلقا على شرط قيام الشركة بالشركة بالشراء من العميل وبالتالي لم يكن الايراد قد تحقق وقت البيع. (لطفي, 2009 :81-82)
رابعا: ممارسات ادارة الارباح الخاصة بعمليات الاندماج	يمكن حصر ممارسات الأرباح المتعلقة بعمليات الاندماج فيما يلي: ١- التلاعب في تقيم أصول المؤسسة المندمجة: تقوم ادارة الشركة الدامجة بالتلاعب في تقييم اصول الشركة المندمجة اما بالمغالاة في تقدير قيمتها العادلة او بتسجيلها بقيمتها الدفترية دون التحقق من انها تعادل قيمتها العادلة. ٢- التلاعب في مخصصات الاندماج: عادة ما يصاحب عملية الاندماج قيام الشركة الدامجة بتكبد مصاريف لتحقيق التكامل الفني ,حيث يتم تقدير هذه المصاريف وتكوين مخصصات بقيمتها عند الاندماج وفي الفترات المحاسبية اللاحقة يتم تنفيذ الاعمال الفنية المطلوبة وتسجيل تكلفتها خصما من قيمة المخصصات المكونة , وفي هذا الاطار تقوم ادارة الشركة الدامجة بالمغالاة في تقدير قيمة المخصصات عند تكوينها ثم تخفيضها في الفترات المحاسبية اللاحقة وتسجيل هذا الانخفاض كأرباح او استخدام هذه المخصصات في تغطية المصاريف التشغيلية العادية بغرض تحسين مستوى الأرباح بعد الاندماج على غير الحقيقة. ٣- تطبيق طريقة خاطئة للمحاسبة عن عملية الاندماج: - هناك طريقتان للمحاسبة عن عمليات الاندماج هما (طريقة الشراء وطريقة توحيد المصالح) حيث يتطلب تطبيقهما ضرورة توافر مجموعة من الشروط , وهنا تقوم الادارة بتطبيق احدى الطريقتين دون توافر شروط تطبيقها وذلك لإظهار نتائج الشركة الدامجة بشكل افضل مما لو تم تطبيق الطريقة الاخرى الواجبة. (لطفي,2005 :78- 80).
خامسا: ممارسات ادارة الأرباح الخاصة بالإفصاح.	تلجأ الادارة الى التحايل عند اعداد القوائم المالية خاصة قائمة الدخل ,ويشمل التحايل في قائمة الدخل الخطوات التي تتخذها الادارة لإيصال القدرة الكسبية لمختلف مستويات الدخل بشكل مختلف عن الشكل الاصلي, فالإدارة يمكنها ان تضع في التقرير المكاسب غير المتكررة باعتبارها ايرادات اخرى اوان تضع المصروف التشغيلي على انه مصروف غير تشغيلي ,ويترتب على هذه الممارسات مستويات ظاهرية للدخل التشغيلي أعلى من الدخل التشغيلي الحقيقي رغم أن ذلك لا يؤثر على صافي الدخل النهائي.
سادسا: ممارسات ادارة الارباح الخاصة بالالتزامات العرضية.	يقصد بالالتزامات العرضية تلك الالتزامات المحتملة ولكنها غير واجبة السداد في تاريخ معين, لكن عند توافر الشروط المحددة بالعقد الخاص بها تصبح التزامات فعلية واجبة السداد مثل: عقود الايجار والتمويل ,عقود تغطية مخاطر سعر الفائدة وسعر الصرف...الخ, تظهر هذه الالتزامات كحسابات نظامية اسفل قائمة المركز المالي للشركة او بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية, وقد تقوم الشركة بالاستثمار بمفردها او مع الغير في شركات ذات غرض خاص وينشأ عن هذه المعاملات التزامات فعلية والتزامات عرضية على شركة ذات الغرض الخاص ولكن المسؤولية النهائية عن هذه الالتزامات تقع على الشركة الأم ,ومن امثلة التلاعبات التي تحدث في هذا الاطار ما يلي: - تحويل الأصول المالية غير الجيدة الى المؤسسات ذات الغرض الخاص :تقوم ادارة الشركة المالية بتحويل جزء من محفظة القروض والديون المشكوك في تحصيلها الى المؤسسات ذات غرض خاص مقابل مبالغ نقدية , مع عدم اظهار ميزانية الشركة المالية لأية التزامات عرضية مرتبطة بالأصول المحولة. - تحويل بعض الالتزامات الى المؤسسة ذات الغرض الخاص: تقوم المؤسسة الأم بتحويل القروض البنكية الكبيرة الى مؤسسة تابعة لها أنشئت لهذا الغرض, بهدف اخفاء هذه القروض من ميزانيتها وتحسين مركزها المالي. (عبد العال,2008: 441)

ممـا سـبق نـرى أن الادارة تقـوم باسـتخدام الأسـاليب الحقيقيـة والوهميـة لتحقيـق مـا تهـدف اليـه, لكنهـا تفضـل ادارة الأربـاح باسـتخدام الأساليب المحاسبية باعتبار أن ادارة الأرباح من خـلال التلاعـب بالأنشـطة الحقيقيـة قد يـؤدي الـى تخفيض التدفقات النقدية وقيمة الشركة, والادارة ليسـت علـى اسـتعداد للتضـحية بالقيمـة الحاليـة للتدفقات النقدية وأنـه يمكن تجنب هذه التضحية باستخدام الأساليب المحاسبية, كما ان ممارسات ادارة الأربـاح لـيس مرجعهـا فقـط المرونـة التـي تتيحها المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما بل قـد تنشـأ أيضـا مـن أنشـطة التضـليل المحاسـبي والمتمثلة في اختيار سياسات وأساليب محاسبية من خارج المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما.

٥.الاساليب المستخدمة لكشف ممارسات إدارة الأرباح والحد منها:

تتداخل ممارسات إدارة الأرباح بشكل كبير في العمل والتطبيق المحاسبي، وان إقامة الدليل على وجودها ليس بالأمر السهل ويحتاج إثباته إلى مقاييس معتمدة تكون قادرة على الإقناع ، وقد وضع الكثير من الباحثين أشارات إنذار أو عدد من الخطوات التي يمكن أتباعها من قبل مـدقق الحسـابات وقـد حـدد (Mohanram) طريقتان للكشف عن ممارسات إدارة الأرباح، الطريقـة الأولـى وصـفية تعتمـد علـى التحليـل المحاسـبي، والطريقـة الثانيـة تعتمـد علـى المستحقات الاختيارية، وفيما يلي توضيح لكلا الطريقتين (Mohanram , 2003 :6):

الطريقة الأولى : الكشف عن إدارة الأرباح بشكل وصفي (تحليل محاسبي):

وتتضـمن عـدد مـن الخطـوات التـي يجـب اتخاذهـا مـن قبـل المحلـل المـالي أو مـدقق الحسابات للكشف عن وجود ممارسات إدارة الأرباح في الشركات:-

الخطوة الأولى:-

تحديـد السياسـات المحاسـبية الأساسـية للشركة وللصناعة التي تنتمي إليها ، حيث أن تحديد هذه السياسات المحاسبية يتيح للمدقق أو المحلل المالي التركيز على المجالات التي يكون فيها احتمال التلاعب كبيراً.

الخطوة الثانية:-

تقويم المرونة المحاسبية المتاحة للشركة، أي ما هو مقدار المرونة التي تتمتع بها إدارة الشركة في اختيار سياستها المحاسبية، فبالنسبة لبعض الشركات تكون المرونة المتاحة لها محدودة جداً بسـبب القيـود التـي تفرضـها عليهـا المبـادئ المحاسـبية المقبولـة قبـولاً عامـا(GAAP)، والبعض الآخر قد تكون المرونة المتاحة لها كبيرة، ولذلك فأن معرفة نسبة المرونة التي يستخدمها مديري الشركات ،وإذ إما كانت الشـركة متحفظـة Conservative أم غيـر متحفظـة Aggressive ، تتـيح معرفـة مـدى اسـتخدام ممارسـات إدارة الأربـاح ، حيـث أن الشركات التي تكون فيها المحاسبة غير متحفظة تكـون نسـبة هـذه الممارسـات أعلـى واحتمـال استخدامها لأساليب غير قانونية في المحاسبة أكبر.

الخطوة الثالثة:-

تقويم الستراتيجية المحاسبية للشركة وذلك من خلال بيان مدى اختلافها عن الستراتيجية المحاسـبية لمنافسـيها، وإظهـار مـا إذا كانـت السياسـات والتقـديرات المحاسـبية واقعيـة فـي الماضـي، وتحديـد مـدى التغيـر فـي السياسـات المحاسبية وتأثير ذلك التغيير.

الخطوة الرابعة:-

تقييم جـودة الإفصـاح المحاسـبي للشـركة، بمعنى إذا ما كانت الشركة تقدم معلومات كافية عن السياسات المحاسبية المستخدمة، وهل هي مبـررة بشـكل كـافٍ، وهـل هنـاك تقـويم مفصـل وتحليل كامل لأداء الشركة في الماضي، إذ أن

الشركات التي تقدم إيضاحات إضافية كافية تسهل الفهم الأفضل للقوائم المالية وتقوم بالإفصاح وبشكل شفاف، تكون ابعد عن ممارسات إدارة الأرباح.

الخطوة الخامسة:-

تحديد مؤشرات الخطر (Red Flags) في القوائم المالية، مع أن وجود نقطة واحدة أو عدة نقاط منها لا يعني بالضرورة شيئاً سلبياً ، ولكن وجود هذه النقاط يثير الحاجة إلى مزيد من التدقيق والتأكيد، وهذه النقاط هي :-

- التغير في السياسات المحاسبية غير المفسر أسبابه ، وعلى نحو خاص إذا كان الأداء غير جيد.
- عمليات زيادة الأرباح غير المفسرة (مثل زيادة الأرباح من خلال بيع الأصول).
- الزيادة غير الطبيعية في رصيد المدينون بالنسبة للزيادة في حجم المبيعات.
- زيادة الفرق بين صافي الربح والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.
- زيادة الفجوة بين صافي الربح المعلن عنه وصافي الربح لأغراض ضريبة الدخل.
- الشطب غير المتوقع لأصول كبيرة، أو تقليل غير متوقع في قيمتها
- تعديلات وتغييرات كبيرة في الربع الأخير من السنة المالية.
- تغيير المدقق الخارجي بشكل متكرر، ورأي المدقق المتحفظ.

الطريقة الثانية : الكشف عن إدارة الأرباح بشكل اختباري (المستحقات الاختيارية)

وتعتمد هذه الطريقة على استخدام وسائل وأساليب إحصائية للكشف عن ممارسات إدارة الأرباح وسيتم تناولها وكالآتي:

١.مدخل معامل التباين: Variation approach

يعتمد هذا الأسلوب على مقارنة تباين الدخل مع تباين المبيعات لتحديد تمهيد الشركة لدخلها من عدمه ومن أشهر النماذج التي استخدمت هذا الأسلوب :

✓ **نموذج (Eckel , 1977) :**

ويمكن التوصل لهذا النموذج من خلال المعادلة الآتية :

$$SB = \frac{CV\Delta I}{CV\Delta S}$$

إذ أن:

SB : مؤشر إدارة الأرباح من خلال تمهيد الدخل.

$CV\Delta I$: معامل التباين للتغير في الدخل.

$CV\Delta S$: معامل التباين للتغير في المبيعات.

فإذا كانت قيمة SB أكبر من الواحد ، فإن الشركة تصنف من الشركات التي لا تدير أرباحها، أما إذا كانت قيمة SB تساوي أو أقل من الواحد فتصنف على أنها ممارسة لإدارة أرباحها. ويلاحظ على هذا النموذج أنه لا يربط بين تمهيد الدخل ومسبباته .

✓ **نموذج (Lewis&Chaney,2001):**

استبدل الباحثان في هذا النموذج التدفقات النقدية التشغيلية بدلاً من المبيعات في النموذج السابق، إذ أصبح الدخل دالة خطية للتدفقات النقدية التشغيلية، وأن أي تغير يحدث في هذه التدفقات النقدية ينتج عنه تغير مماثل له في الدخل، وبهذا فقد اعتمد النموذج على قياس معامل تباين للتغير في الدخل ومعامل تباين للتغير في التدفقات النقدية التشغيلية وذلك من خلال المعادلة الآتية:-

$$SB = \frac{CV\Delta I}{CV\Delta cash}$$

إذ أن :

$CV\Delta cash$: معامل تباين التغير في التدفقات النقدية التشغيلية.

فإذا كانت نتيجة المؤشر SB هي أقل من الواحد، كان ذلك دليلاً على ممارسة الإدارة التلاعب وإدارة أرباحها وبالعكس إذا كانت قيمة المؤشر SB أكبر من الواحد، فهو دليل على عدم قيام الإدارة بممارسات إدارة لأرباح.

٢. مدخل المستحقات: Accruals Approach

تقسم النماذج والمؤشرات الأحصائية وفق هذا المدخل إلى : -

أولاً : نماذج ركزت على احتساب الاستحقاق الإجمالي وتقسيمه إلى إجباري وإختياري .

تُعرّف المستحقات الإجمالية بأنها ذلك الجزء غير النقدي من الدخل ، وتقاس بالفرق بين الدخل على أساس نقدي والدخل على أساس الاستحقاق وتتكون المستحقات الإجمالية من :

- المستحقات غير الاختيارية : وتمثل ذلك الجزء من المستحقات الذي لا تمتلك الإدارة القدرة على التأثير فيه .
- المستحقات الاختيارية : وهو ذلك الجزء من المستحقات الذي تستطيع الإدارة التأثير عليه بالزيادة أو النقصان ، ويحتسب بطرح المستحقات غير الاختيارية من المستحقات الكلية.

وفي ما يأتي أشهر النماذج الإحصائية التي طورت من الباحثين لاحتساب المستحقات .

✓ **نموذج (Healy, 1985):**

حاول Healy تقدير الاستحقاق الاختياري (الذي يمثل تدخل الإدارة) باعتباره الفرق بين الاستحقاق الإجمالي ومتوسط الاستحقاق غير الاختياري (والذي يمثل الناتج من نشاط الشركة) بالمعادلة الآتية :

أولاً : ـ احتساب المستحقات الإجمالية حسب أسلوب الميزانية

إذ أن:

TA_t : المستحقات الإجمالية للسنة t.

ΔCL_t:التغير في المطلوبات المتداولة في السنةt .

$\Delta Cash_t$:التغير في النقد ومكافآت النقد في السنةt.

ΔStD_t : التغير في حسابات الدائنون ضمن المطلوبات المتداولة للسنة t.

Dep_t : الاندثار ونفاد الموجودات غير الملموسة لسنة t.

A_{t-1} : إجمالي الموجودات للسنة التي تسبق السنة t.

ثانياً : ـ احتساب المستحقات غير الاختيارية والتي تمثل الوسط الحسابي لإجمالي المستحقات خلال المدّة التي يتم فيها قياسها وحسب المعادلة الآتية:-

إذ أن:

NDA_1 : المستحقات غير الاختيارية للسنة t.

N : عدد سنوات فترة القياس (الزمن)

$$NDA_t = \frac{1}{N}\sum TA_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

TA_t : المستحقات ألإجمالية للسنة t.

ثالثاً: احتساب المستحقات الاختيارية من خلال طرح مبلغ المستحقات الاختيارية من مبلغ المستحقات الإجمالية وكالآتي:-

$$DAt = TAt - NAt \ldots\ldots\ldots(3)$$

إذ أن:

DAt : المستحقات الاختيارية للسنة t

TAt : المستحقات الإجمالية للسنة t

NDAt: المستحقات غير الاختيارية للسنة t

$$TA_t = \frac{\Delta CA_t - \Delta CL_t - \Delta cash_t + \Delta StD_t - DeP_t}{A_{t-1}} \quad \ldots\ldots(1)$$

✓ **نمـــــــوذج (Jones, 1991):**

يقـوم هـذا الأنمـوذج علـى أسـاس الأخـذ بالحسبان عند تقدير المستحقات غير الاختيارية الظروف التشغيلية الخاصة بكل شركة على حدة وذلـك بهـدف تحسـين القـدرة علـى التنبـؤ بالمستحقات الاختيارية. وقد استند في ذلك إلى فكرة مفادها انه لا يمكن تحديد أنموذج موحد لاحتساب المستحقات غير الاختيارية دون الأخذ بالحسبان الظروف المختلفة للشركات وتحتسب المستحقات غير الاختيارية وفقا للمعادلة الآتية :

$$NDA_t = a1\left(\frac{1}{A_{t-1}}\right) + a2\left(\frac{\Delta REV}{A_{t-1}}\right) + a3\left(\frac{PPE_t}{A_{t-1}}\right)$$

إذ أن:

NDA_t :المستحقات غير الاختيارية في السنة t.

ΔREV : التغير في إيرادات السنة الحالية عن إيرادات السنة السابقة.

PPE_t : إجمالي الموجودات الثابتة (كالمكائن والمعدات وأي موجودات تخضع للاندثار).

A_{t-1} : أجمالي الموجودات في المدّة السابقة t-1.

$a1, a2, a3$: أوزان خاصة بكل شركة ، يتم حسابها حسب معادلة الانحدار في أدناه، ويتم من خلال هذه المعادلة أيضاً احتساب المستحقات الاختيارية والتي تمثل (et) ويطلق عليها بالمتبقيات وهو ذلك الجزء الذي لم يتم تفسيره من خلال متغيرات النموذج، والذي يستخدم كوكيل للمستحقات الاختيارية التي تنتج عن تدخل الإدارة وممارستها لإدارة الأرباح .

$$\frac{TA}{A}_t = a1\left(\frac{1}{A}_t\right) + a2\left(\frac{\Delta REV}{A}_t\right) + a3\left(\frac{PP}{A}_{t-1}\right) + et$$

✓ **نموذج (Jones, 1995) المعّدل:**

عدل (Dechow et al 1995) على نموذج (Jones) بإضافة التغير في الذمم المدينة عند احتساب المستحقات الاختيارية من أجل تحسين النموذج السابق وتقليل الأخطاء في قياس المستحقات الاختيارية ، ويتم قياس المستحقات غير الاختيارية بموجب المعادلة الآتية:-

$$NDA_t = a1\left(\frac{1}{A_{t-1}}\right) + a2\left(\frac{\Delta REV - \Delta REC}{A_{t-1}}\right) + a3\frac{PPE_t}{A_{t-1}} + et$$

إذ أن:

ΔREC : التغير في الذمم المدينة بين السنة الحالية والسنة السابقة .

يتم بعد ذلك نفس إجراءات احتساب المستحقات الاختيارية المستخدمة في النموذج السابق

ثانياً : نماذج ركزت على الاستحقاق قصير الأجل والاستحقاق طويل الأجل:

حديثاً ظهرت نماذج أخرى للتنبؤ بإدارة الأرباح ركزت على الاستحقاق قصير الأجل (استحقاق رأس المال العامل) ومن أشهر هذه النماذج نموذج (Visvanathan , 2006) ونمـــــوذج (Miller,2007) ، إذ يبـــــين (Visvanathan , 2006) أن إجمالي الاستحقاق يتكون من استحقاق طويل الأجل (مثل الاندثار والضرائب المؤجلة) واستحقاق قصير الأجل والذي يتضح من التغيير في المدينين والتغيير في المخـزون والتغيـر فـي الـدائنين والالتزامـات المستحقة والتغير في الضرائب المستحقة بالإضافة إلى التغيير في عناصر الموجودات والمطلوبات المتداولة الأخرى. ومن ثم يؤثر الاستحقاق على أرصدة معينة في الميزانية وينعكس على الموجودات المتداولة و/أو الالتزامات المتداولة ولذلك يمكن معرفة مدى استخدام الإدارة للاستحقاق للتلاعب في الأرباح

في الأجل القصير من خلال التغير في عناصر الموجودات والمطلوبات المتداولة، من ناحية أخرى فإن التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية والذي يعد مقياساً بديلاً للأداء لا يتأثر بالاستحقاق فإنه يعد أقل قابلية للتلاعب من صافي الدخل المعد وفقا لأساس الاستحقاق ، وإذ أن عناصر الموجودات والمطلوبات المتداولة هي العناصر المكونة لرأس المال العامل الموجودات المتداولة – المطلوبات المتداولة، فقد استحدث(Miller , 2007) نسبة للعلاقة بين التغير في رأس المال العامل كعنصر معرض للتلاعب والتدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية كعنصر غير معرض للتلاعب ،فإذا لم تكن الشركة متورطة في ممارسات إدارة الأرباح، فستتصف تلك العلاقة بالثبات، وقد أطلق على هذه النسبة نسبة ميلر(Miller Ratio)) ويمكن استخدام هذه النسبة لاكتشاف التلاعب في الأرباح، إذ تكون قيمتها صفر في حالة عدم وجود تلاعب أما إذا اختلفت قيمتها عن الصفر فإن ذلك يكون مؤشراً على وجود تلاعب في رقم الأرباح وتحتسب على وفق المعادلة الآتية : -

$$EM = (\Delta WC / CFO)t\text{-}0 - (\Delta WC / CFO)t\text{-}1$$

إذ أن :

ΔWC : التغير في صافي رأس المال العامل .

CFO : صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية.

t-0 : السنة الحالية . t-1 : السنة السابقة .

مما سبق يعني أنه كلما اختلفت نسبة ميلر عن الصفر (سواء بالسالب أو الموجب) كان ذلك مؤشراً على وجود تلاعب في رقم الأرباح المعدة وفقاً لأساس الاستحقاق .

المبحث الثالث: الجانب التطبيقي

اولا: مجتمع وعينة البحث:

لغرض اختبار فرضيات البحث ، فإن عينة البحث شملت اربعة من الشركات العراقية العامة والمساهمة المختلطة التي تخضع حساباتها لرقابة وتدقيق ديوان الرقابة المالية ومن قطاعات اقتصادية ذات نشاطات مختلفة (صناعي، زراعي، تجاري). إذ تخضع الشركات العامة والمختلطة لرقابة ديوان الرقابة المالية وتدقيقه طبقاً لقانون الشركات العامة رقم(٢٢) لسنة/١٩٩٧"المُعدل"، وبغية تحقيق أهداف البحث وجمع البيانات اللازمة له بموضوعية وحياد ، ارتأى الباحث تحليل البيانات المالية للشركات عينة البحث ، وتقارير مراقبي الحسابات التي تخص الشركات للسنوات من (٢٠٠٨ - ٢٠١٠) ولتجنب ذكر أسماء الشركات تم إعطاء أرقام تسلسل للشركات عينة البحث بدلاً من أسمائها وكالآتي:

١. شركة عامة(القطاع التجاري):
٢. -نشاط الشركة: تسعى الشركة إلى تأمين حاجة المطاحن من مستلزمات الإنتاج (الحبوب ، مواد التعبئة والتغليف ، الأدوات الاحتياطية) والإشراف على تشغيل المطاحن للقطاع الخاص ومتابعة عمل المطاحن .
٣. شركة عامة(قطاع زراعي) :
٤. -نشاط الشركة: تأمين بذور المحاصيل الزراعية بأنواعها ، وتوفير البذور والحبوب لمختلف الأغراض ، وممارسة النشاطات الإنتاجية والتصنيعية والتسويقية الرئيسة منها والثانوية المتعلقة بهذه الانشطة.
٥. شركة مساهمة مختلطة(قطاع صناعي):
٦. -نشاط الشركة: إنتاج مختلف أنواع الألبسة الرجالية والنسائية والولادية.
٧. شركة مساهمة مختلطة (قطاع صناعي):
٨. -نشاط الشركة: في مجال صناعة الأدوات الاحتياطية واللوازم والعدد للسيارات والمكائن والمعدات على اختلاف أنواعها وأية صناعة هندسية أخرى تندرج ضمن هذا المجال.

ثانيا: الملكية والرقابة على الشركات (العامة ، المساهمة المختلطة) :

أن الملكية والرقابة على الشركات العامة في العراق ، فقد تم تنظيم تلك الشركات تأسيساً وإدارة وتصفية بموجب قانون الشركات العراقي رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ (المعدل) ، إذ نص البند (أولا) من المادة (٩) منه على أن تسدد الخزينة العامة رأسمال الشركة دفعة واحدة أو على دفعات تحدد مبالغها ومواعيد تسديدها وفق خطة تضعها الشركة بالتنسيق مع وزارة المالية. كما أكد البند (رابعاً) من المادة (١١) من القانون أعلاه ملكية الدولة لرأسمال فيها عندما خصصت (٤٥%) من الربح القابل للتوزيع للخزينة العامة. وفيما يخص الأرباح والخسائر في الشركات العامة فقد أشارت المادة (١١) في الفقرات (ثانياً ، ثالثاً ، رابعاً) من القانون أعلاه إلى آلية توزيعها وكالآتي:

ثانيا: تستبعد الأرباح والخسائر الرأسمالية وأية أرباح أو خسائر ناجمة عن النشاط غير العادي للشركة من الربح الصافي لأغراض توزيع حصة العاملين .

ثالثا: لا يزيد الربح القابل للتوزيع عن نسبة ٣٠% من كلفة النشاط الجاري ، ويوزع المتبقي على الوجه الآتي :

١. نسبة ١٠% من الربح الصافي، واعتباره احتياطي رأس مالي تعويضاً لفروقات الاندثار على ان لا يعد ذلك ضمن كلفة النشاط الجاري ، وان تستخدم هذه المبالغ لأغراض التوسعات حصرا خلال مدة (٥) خمس سنوات ، وبخلافه تحول المبالغ المذكورة إلى وزارة المالية .

٢. نسبة ٤٠ % من المبلغ الفائض عن الربح القابل للتوزيع في الشركات العامة التابعة للقطاع الصناعي وتسجل في حساب الاحتياطيات وتخصص على الوجه الآتي :

أ. نسبة ٩٠ % منها لتأهيل وتطوير المصانع الإنتاجية.

ب. نسبة ١٠% منها لبناء الوحدات السكنية وتطوير خدمات السكن الحالي للعاملين.

ج. تستخدم المبالغ المتأتية من النسبتين المنصوص عليهما في ا و ب من هذه الفقرة للأغراض المشار إليها فيهما خلال مدة ٥ خمس سنوات قابلة للتمديد اذا اقتضت الضرورة بناء على اقتراح من الوزير وموافقة مجلس الوزراء، وبخلافه تحول الى وزارة المالية.

٣. يحول المتبقي بعد استقطاع النسبتين المنصوص عليهما في الفقرتين ١ و٢ من هذا البند إلى وزارة المالية .

رابعاً : يتم توزيع الربح المنصوص عليه في البند ثالثاً من هذه المادة وفق النسب الآتية :

١. ٤٥% للخزينة العامة .
٢. ٣٣% حوافز ربح لموظفي الشركة وللمتميزين منهم ولأعضاء مجلس الإدارة وموظفي مركز الوزارة وفق نسب وضوابط بضعها مجلس الإدارة وبمصادقة الوزير .
٣. ٥% للبحث والتطوير .
٤. ٥% للخدمات الاجتماعية للعاملين .
٥. المتبقي منه لاحتياطي رأس المال .

وفيما يخص الرقابة المالية على تلك الشركات فقد أشارت المادة (٤٢) من القانون بخضوع نشاط الشركات إلى رقابة وتدقيق ديوان الرقابة المالية .

إما فيما يخص الملكية والرقابة على الشركات المختلطة والخاصة في العراق ، فقد تم تنظيم تلك الشركات تأسيساً وإدارة وتصفية بموجب قانون الشركات العراقي رقم (٢١) لسنة

١٩٩٧ (المعدل) . وعن الأرباح والخسائر في تلك الشركات فقد أشارت المادة (٧٣) من القانون رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ (المعدل) إلى آلية توزيعها ، إذ يوزع الربح الصافي للشركة بعد استيفاء جميع الاستقطاعات القانونية على الوجه الآتي :

أولاً : ٥% في الأقل كاحتياطي إلزامي حتى يبلغ ٥٠% من رأس المال المدفوع ، ويجوز بقرار من الهيئة العامة الاستمرار في الاستقطاع لحساب الاحتياطي الإلزامي بما لا يتجاوز ١٠٠% من رأس المال المدفوع .

ثانياً : يوزع الباقي من الربح أو جزء منه على الأعضاء حسب أسهمهم أو حصصهم حسب الأحوال .

وفيما يخص الرقابة المالية على هذه الشركات فقد أشارت المادة (١٣٣) البند (أولاً) من القانون بخضوع حسابات الشركة المختلطة إلى رقابة وتدقيق ديوان الرقابة المالية.

٣-الدراسة التحليلية للقوائم المالية للشركات عينة البحث:

سيتم عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية المعدة لاختبار ما تم تقديمه من مفاهيم في الإطار النظري لمعرفة مدى ممارسة الشركات العراقية لإدارة الأرباح عند إعدادها القوائم المالية ، وهل تتلاءم هذه القوائم مع المتطلبات العامة للعرض والإفصاح التي تقر بها معايير المحاسبة الدولية والقواعد المحلية والأنظمة والقوانين العراقية .تم الاعتماد في الجانب الميداني لهذا البحث على الأساليب المبينة في أدناه لتحليل القوائم المالية للشركات الخاضعة للدراسة وتقارير مراقبي الحسابات حول تلك القوائم كأداة للبحث ووسيلة لاختبار فرضياته :-

أولاً : أعتمد الباحث أنموذج ميلر(Miller) لقياس ممارسات إدارة الأرباح الكمية، وذلك لكون هذا الأنموذج من أحدث النماذج وأكثرها قدرة على كشف ممارسات إدارة الأرباح وذلك لتلافيه المآخذ والعيوب في النماذج الأخرى .

ثانيا: الأساليب الإحصائية المستخدمة :

بهدف معالجة بيانات البحث إحصائياً تم إستخدام عدد من أساليب الإحصاء الوصفي التي تنسجم مع الأنموذج المستخدم لقياس إدارة الأرباح في الشركات عينة البحث وتصنيفها إلى شركات تمارس إدارة الأرباح وأخرى لا تمارس إدارة الأرباح .

ومن الأساليب الإحصائية المستخدمة هي :-

١. من مقاييس النزعة المركزية تم استخدام الوسط الحسابي لغرض تحليل البيانات والوقوف على مدى ممارسة الشركات عينة البحث لإدارة الأرباح .

٢. من مقاييس التشتت تم استخدام الانحراف المعياري ومعامل التباين لغرض مقارنة مجموعتين من البيانات ،إذ لا تكفي مقاييس النزعة المركزية فقط ، فقد يكون لمجموعتين الوسط الحسابي نفسه لكنهما تختلفان في درجة التشتت .

ثالثا: اختبار فرضيات البحث:

١. الفرضية الاولى: تمارس الشركات العراقية إدارة الأرباح عند إعداد وعرض القوائم المالية .

لإثبات تلك الفرضية فقد تم استخدام أنموذج ميلر لقياس مدى ممارسة الشركات العراقية عينة البحث لإدارة الأرباح ، والتي يمكن احتسابها على وفق المعادلة الآتية :-

$$(\Delta WC/CFO)t\text{-}0-(\Delta WC/EM=CFO)t\text{-}1$$

إذ أن :

EM : إدارة الأرباح .

ΔWC: التغير في صافي رأس المال العامل .

CFO : صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية

t-1 : السنة السابقة . t-0 : السنة الحالية .

وفي ضوء نتائج مؤشر إدارة الأرباح (EM) فأنة يمكن تصنيف الشركة على أنها تدير أرباحها أو لا تدير أرباحها ، فإذا كانت قيمة (EM) تساوي صفر، فإن الشركة تصنف من الشركات التي لا تدير أرباحها ، أما إذا اختلفت قيمة (EM) عن الصفر (سواء بالسالب أو الموجب) فتصنف الشركة على أنها ممارسة لإدارة الأرباح .

والجداول الآتيـــة توضـــح احتســـاب مؤشـــر إدارة الأربـــاح (EM) للشـــركات عينـــة البحـــث وكما يأتي :-

التغيير في رأس المال العامل /دينار ΔWC (1)	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية/ دينار CFO (2)	التغيير في رأس المال / العامل/ دينار ΔWC (4)	التغيير في رأس المال / العامل / دينار ΔWC (1)	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية/ دينار CFO (5)	التغيير في رأس المال / العامل / صافي التدفق النقدي/ دينار (ΔWC / CFO) t-1 6 (5/4)	مؤشر ممارسات إدارة الأرباح EM 7 (6 -3)
2010			2009			
2665063215	14096191247	4766571502	0· 1890	18537263250	.,2571·0	0·0681

جدول (٢) التغيير في رأس المال العامل للشركة (١)

* التغيير في رأس المال العامل لسنة ٢٠٠٩ = رأس المال العامل لسنة ٢٠٠٩ - رأس المال العامل لسنة ٢٠٠٨

التغيير في رأس المال العامل لسنة ٢٠١٠ = رأس المال العامل لسنة ٢٠١٠ - رأس المال العامل لسنة ٢٠٠٩

جدول (٣) نتائج تطبيق أنموذج ميلر للشركة (١)

السنة	الموجودات المتداولة /دينار (1)	المطلوبات المتداولة /دينار (2)	رأس المال العامل/ دينار 3 (2-1)	التغيّر في رأس المال العامل* / دينار
2008	104909763344	102064519692	2845243652	-
2009	119796584467	112184769313	7611815154	4766571502
2010	132461606955	122184728586	10276878369	2665063215

جدول (٤) التغيّر في رأس المال العامل للشركة (٢)

السنة	الموجودات المتداولة /دينار (1)	المطلوبات المتداولة /دينار (2)	رأس المال العامل/ دينار 3 (2-1)	التغيّر في رأس المال العامل/ دينار
2008	135153435354	101147524960	34005910394	-
2009	138717765623	92419757537	46298008086	12292097692
2010	148051292549	92928643229	55122649320	8824641234

جدول (٥) نتائج تطبيق أنموذج ميلر للشركة (٢)

التغيّرفي رأس المال العامل / دينار ΔWC (1)	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية دينار CFO (2)	التغيّر في رأس المال العامل / دينار ΔWC (4)	التغيّر في رأس المال / صافي التدفق النقدي دينار (ΔWC / CFO) t-1 6 (5/4)	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية دينار CFO (5)	التغيّر في رأس المال / صافي التدفق النقدي دينار (ΔWC / CFO) t-0 3 (2/1)	مؤشر ممارسات إدارة الأرباح EM 7 (6 -3)
2010			2009			
8824641234	16122243427	12292097692	1·8956	6484233778	0·5473	1·3483

جدول (٦) التغيّير في رأس المال العامل للشركة (٣)

السنة	الموجودات المتداولة / دينار (1)	المطلوبات المتداولة / دينار (2)	رأس المال العامل/ دينار 3 (2-1)	التغيّر في رأس المال العامل/ دينار
2008	2234967242	1605350140	629617102	-
2009	77474898	475621126	299127772	330489330-
2010	78206538844	6744574441	1076079393	776951621

جدول (٧) نتائج تطبيق أنموذج ميلر للشركة (٣)

جدول (٨) التغيّير في رأس المال العامل للشركة (٤)

جدول (٩) نتائج تطبيق أنموذج ميلر للشركة (٤)

التغيّر في رأس المال العامل/ دينار ΔWC (1)	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية / دينار CFO (2)	التغيّر في رأس المال العامل/ دينار ΔWC (4)	التغيّر في رأس المال / صافي التدفق النقدي/ دينار (ΔWC / CFO) t-0 3 (2/1)	التغيّر في رأس المال العامل / صافي التدفق النقدي/ دينار (ΔWC / CFO) t-1 6 (5/4)	مؤشر ممارسات إدارة الأرباح EM 7 (6 -3)
2010		2009			
776951621	1790377636	330489330	0·4339	0·2834	0·1505

السنة	الموجودات المتداولة / دينار (1)	المطلوبات المتداولة / دينار (2)	رأس المال العامل/ دينار 3 (2-1)	التغيّر في رأس المال العامل/ دينار
2008	921519361	149547160	762972201	-
2009	608482278	147592029	460890249	302081952-
2010	1236030635	336743014	899287621	438397372

بعد أن تم تفريغ البيانات ومعالجتها من خلال

التغيّر في رأس المال العامل / دينار ΔWC (1)	صافي التدفق النقدي من الأنشطة/ التشغيلية CFO (2)	التغيّر في رأس المال العامل ΔWC (4)	التغيّر في رأس المال / صافي التدفق النقدي (ΔWC / CFO) t-0 3 (2/1)	التغيّر في رأس المال / العامل / صافي التدفق النقدي/ دينار (ΔWC / CFO) t-1 6 (5/4)	مؤشر ممارسات إدارة الأرباح EM 7 (6 -3)
2010		2009			
438397372	269602671	302081952	1·6260	1·9347	0· 3087

استخدام أنموذج ميلر ولكل نوع من أنواع الشركات للمدة من ٢٠٠٨-٢٠١٠ . وإجراء التحليل الإحصائي لها أظهرت النتائج قيام الشركات عينة البحث بممارسة إدارة الأرباح وكما يأتي :-

جدول (١٠) ملخص نتائج تطبيق أنموذج ميلر

N	(ΔWC / CFO) t-0	(ΔWC / CFO) t-1	مؤشر إدارة الأرباح EM*
١	٠,١٨٩٠	٠,٢٥٧١	٠,٠٦٨١
٢	٠,٥٤٧٣	١,٨٩٥٦	١,٣٤٨٣
٣	٠,٤٣٣٩	٠,٢٨٣٤	٠,١٥٠٥
٤	١,٦٢٦٠	١,٩٣٤٧	.,٣٠٨٧

الجدول (١١) ترتيب الشركات عينة البحث حسب ممارستها لإدارة الأرباح

الشركة	مؤشر ممارسة إدارة الأرباح EM	ترتيب الشركات حسب ممارستها لإدارة الأرباح
٢	١،٣٤٨٣	١
٤	٠، ٣٠٨٧	٢
٣	٠،١٥٠٥	٣
١	٠٦٨١،٠	٤

جدول (١٢) نتائج التحليل الوصفي لكل نوع من أنواع الشركات عينة البحث

عدد الشركات	نوع الشركة	الوسط الحسابي EM	الانحراف المعياري EM	معامل التباين EM
٢	الشركات العامة	٠،٧٠٨٢	٠,٩٠٥٢	١،٢٧٨١
٢	الشركات المختلطة	٠،٢٢٩٦	٠،١١١٨	٠،٤٨٦٩
٤	أجمالي الشركات	٠،٣٥١٢	٠،٤٩٥٧	١،٤١١٤

ومما سبق يلاحظ ما يأتي :-

١. يتبين من النتائج اعلاه قيام الشركات عينة البحث بممارسة إدارة الأرباح عند إعداد القوائم المالية وعرضها من خلال التدخل المقصود في عمليات القياس المحاسبي والإبلاغ الخارجي للتأثير في الأرباح المتحققة ، إذ بلغ الوسط الحسابي لقيمة مؤشر(EM) بموجب أنموذج ميلر (٠.٣٥١٢) وبانحراف معياري (٠.٤٩٥٧) ومعامل تباين (١.٤١١٤) .
٢. يتبين من النتائج اعلاه إن الشركات العامة هي الأعلى في ممارسات إدارة الأرباح ، إذ بلغ الوسط الحسابي لقيمة مؤشر (EM) بموجب أنموذج ميلر (٠.٧٠٨٢) والانحراف المعياري (٠.٩٠٥٢) و معامل تباين (١.٢٧٨١) بينما احتلت الشركات المساهمة المختلطة المرتبة الثانية في ممارسات إدارة الأرباح بوسط حسابي (٠.٢٢٩٦) وانحراف معياري (٠.١١١٨) ومعامل تباين (٠.٤٨٦٩) .
٣. هناك اختلاف في مدى ممارسة إدارات تلك الشركات لإدارة الأرباح ، إذ تراوحت قيمة مؤشر إدارة الأرباح بموجب أنموذج ميلر بين (٠.٠٦٨١ - ١.٣٤٨٣) .

وبالاعتماد على النتائج السابقة يمكن القول إن ظاهرة إدارة الأرباح موجودة في الشركات العراقية ، إذ يمكن تفسيرها برغبة الإدارة بالوصول إلى مستوى مستهدف من الأرباح من خلال التدخل المقصود في عمليات القياس المحاسبي والإبلاغ الخارجي للتأثير في الأرباح المتحققة ، وأن هناك اختلافات في مدى ممارسة إدارات تلك الشركات لإدارة الأرباح من شركة إلى أخرى ومن نوع إلى أخر من أنواع الشركات وبذلك تم إثبات صحة الفرضية الأولى التي تضمنت قيام الشركات العراقية عينة البحث بمختلف قطاعاتها بممارسة إدارة أرباحها ولأسباب عديدة منها ، الحوافز المالية والإدارية التي تمثل دافعاً للإدارة لممارسة إدارة الأرباح بهدف تحقيق منافع شخصية من خلال زيادة حوافزهم ، أو لخلق انطباع جيد أمام الأطراف المختلفة عن كفاءة أدائها ، أو لتجنب ظهور الخسائر في قوائمها المالية ، أو رغبة منها بالتهرب الضريبي أو تخفيض قيمة المدفوعات الضريبية ، أو أن القوانين والتعليمات في حد ذاتها تشكل دافعاً للإدارة من اجل التلاعب بالأرباح .

١. الفرضية الثانية: هنالك دور فعال للتدقيق المحاسبي في تحديد وتشخيص الملاحظات والمخالفات التي تندرج تحت مفهوم ممارسات ادارة الارباح والافصاح عن تلك الممارسات وتحديد الآثار السلبية المترتبة عليها.

سيتم دراسة وتحليل تقارير مدققي الحسابات السنوية للشركات عينة البحث والملاحظات التي قام مراقبي الحسابات بتشخيصها والتي تندرج تحت مفهوم إدارة الأرباح ، ثم نبين تأثير أهم هذه الملاحظات على القوائم المالية ومستخدمي القوائم المالية وكما في الجدول الآتي:

جدول (١٣) الملاحظات المكتشفة وتأثيرها في القوائم المالية

ت	مضمون الملاحظة الواردة في تقرير مراقب الحسابات	التأثير في القوائم المالية	الشركة
١	تبويب الإيرادات غير الاعتيادية على أنها إيرادات تخص النشاط الجاري.	• يؤثر في صافي نتيجة النشاط في حساب الإنتاج والمتاجرة والأرباح والخسائر أو حساب العمليات الجارية وإظهار فائض المرحلة الأولى (الإيرادات الجارية مطروحاً منها المصروفات الجارية) بأكبر من حقيقته • إظهار حساب الاحتياطيات بأكبر من حقيقته بشكل يؤدي إلى إظهار الميزانية العامة للشركة بشكل أفضل وهو لا يعكس الأداء الفعلي للنشاط الجاري والذي أنشأت من أجله الشركة . • زيادة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية كونها قد أدرجت فقرات غير اعتيادية كأنها فقرات تخص النشاط الجاري للشركة .	٤,٢
٢	عكس بعض (الأمانات/الإيرادات) على حساب الإيرادات العرضية أو المتنوعة دون تحقق الشروط لذلك وخلافاً للتعليمات النافذة .	• يؤثر في صافي نتيجة النشاط في حساب الإنتاج والمتاجرة والأرباح والخسائر أو كشف العمليات الجارية وإظهار فائض المرحلة الثانية بأكبر من حقيقته . • إظهار حساب الاحتياطيات بأكبر من حقيقته بشكل يؤدي إلى إظهار الميزانية العامة للشركة بشكل غير صحيح • زيادة التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية .	١, ٣, ٤
٣	تضخيم مبيعات الشركة .	• يؤثر في صافي نتيجة النشاط في حساب الإنتاج والمتاجرة والأرباح والخسائر أو حساب العمليات الجارية وإظهار فائض المرحلة الأولى (الإيرادات الجارية مطروحاً منها المصروفات الجارية) بأكبر من حقيقته • إظهار حساب الاحتياطيات بأكبر من حقيقته بشكل يؤدي إلى إظهار الميزانية العامة للشركة بشكل أفضل . • زيادة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية كونها قد أدرجت فقرات غير حقيقية .	٢, ٣, ٤
٤	تأخير الاعتراف بالمصروفات الجارية .	• يؤثر في صافي نتيجة النشاط في حساب الإنتاج والمتاجرة والأرباح والخسائر أو كشف العمليات الجارية وإظهار فائض المرحلة الأولى بأكبر من حقيقته نتيجة انخفاض المصروفات الجارية . • إظهار حساب الاحتياطيات بأكبر من حقيقته بشكل يؤدي إلى إظهار الميزانية العامة للشركة بشكل أفضل وهو لا يعكس الأداء الفعلي للنشاط الجاري للشركة . • زيادة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	٣,٢
٥	تأخير الاعتراف بالإيراد.	• يؤثر في صافي نتيجة النشاط في حساب الإنتاج والمتاجرة والأرباح والخسائر أو كشف العمليات الجارية وإظهار فائض المتحقق بأقل من حقيقته نتيجة	١
		انخفاض الإيرادات الجارية . • إظهار حساب الاحتياطيات بأقل من حقيقته. • انخفاض التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.	
٦	الاختيار من بين طرائق تقييم المخزون التي من شأنها أن تظهره بأكبر من حقيقته	• انخفاض كلفة البضاعة المباعة في حساب الإنتاج والمتاجرة والأرباح والخسائر والتوزيع و من ثم زيادة صافي نتيجة النشاط (الفائض المتحقق) وإظهاره بأكبر من حقيقته . • زيادة كلفة المخزون بأكبر من حقيقته والذي يمتد أثره على الفترات المحاسبية الآتية . • إظهار حساب الاحتياطيات بأكبر من حقيقته وبالشكل الذي يؤدي إلى إظهار الميزانية العامة للشركة بشكل أفضل . • انخفاض مقدار التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ، لان الفرق (بالزيادة) يطرح من صافي الدخل المتحقق خلال المدة .	٢, ٣
٧	الاختيار من بين طرائق تقييم المخزون التي من شأنها أن تظهره بأقل من حقيقته .	• زيادة كلفة البضاعة المباعة في حساب الإنتاج والمتاجرة والأرباح والخسائر والتوزيع و من ثم انخفاض صافي نتيجة النشاط (الفائض المتحقق) وإظهاره بأقل من حقيقته • انخفاض كلفة المخزون بأقل من حقيقته ، والذي يمتد أثره على ألفترات المحاسبية اللاحقة. • إظهار حساب الاحتياطيات بأقل من حقيقته وبالشكل الذي يؤدي الى عدم إظهار الميزانية العامة للشركة بشكل أفضل . • زيادة مقدار التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، لان ألفرق (بالنقص) يضاف الى صافي الدخل المتحقق خلال المدة .	٢,٣,٤
٨	عدم احتساب الاندثار على الموجودات الثابتة.	• يؤثر في صافي نتيجة النشاط في حساب الإنتاج والمتاجرة والأرباح والخسائر أو كشف العمليات الجارية وإظهار الفائض المتحقق بأكبر من حقيقته نتيجة عدم احتساب الاندثار الذي يخص المدة المحاسبية • زيادة حساب الاحتياطيات . • تأثر صافي قيمة الموجودات الثابتة ، نتيجة لتكوين مخصص اقل من حقيقته .	١ ٢
٩	زيادة كلفة الموجودات الثابتة مما أدى إلى زيادة الاندثار .	• يؤثر في صافي نتيجة النشاط في حساب الإنتاج والمتاجرة والأرباح والخسائر أو كشف العمليات الجارية وإظهار الفائض المتحقق بأقل من حقيقته نتيجة زيادة مصروف الاندثار الذي يخص المدة المحاسبية . • انخفاض حساب الاحتياطيات . • عدم أظهار قيمة الموجودات الثابتة على حقيقتها بسبب زيادة كلفة الموجودات الثابتة وتكوين مخصص اكبر من حقيقته . • انخفاض التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية .	٢
١٠	احتساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها بطريقة تؤدي إلى	• يؤثر في صافي الدخل وإظهاره بأكبر من حقيقته خلال المدة نتيجة عدم احتسابه أو تخفيضه . • إظهار حساب الاحتياطيات بأكبر من حقيقته .	٣ ٢ ٤

	تخفيضه ، أو عدم احتساب مخصص للديون المشكوك في تحصيلها.	• زيادة صافي رصيد المدينين وهذا ينعكس أثره على الرصيد في أول المدة للفترة المحاسبية الآتية .	
١١	توقف بعض الخطوط الإنتاجية وقيام الشركة باحتساب الاندثار عليها رغم توقفها .	• نتيجة لهذا التوقف تحملت الشركة تكاليف ثابتة متعلقة باندثار الخطوط وأجور العاملين في تلك الخطوط إضافة للتكاليف الصناعية غير المباشرة بكافة تفاصيلها ولعدم قدرة الشركة على فصل كلف تلك الخطوط بشكل منفصل و من ثم تحديدها للتخلص من تلك الأعباء نظراً لتوقف عمل تلك الخطوط مما يؤثر على نتيجة نشاطها وإظهار الفائض المتحقق بأقل من حقيقته . • انخفاض حساب الاحتياطيات . • انخفاض صافي قيمة الموجودات الثابتة نتيجة لتكوين مخصص اكبر من حقيقته .	٢
١٢	عدم عكس حساب مشروعات تحت التنفيذ على حساب الموجودات الثابتة	• يؤثر في صافي نتيجة النشاط في حساب الإنتاج والمتاجرة والأرباح والخسائر أو كشف العمليات الجارية وإظهار الفائض المتحقق باكبر من حقيقته نتيجة عدم احتساب مصروف الاندثار الذي يخص المدة المحاسبية . • إن تضمين حساب مشروعات تحت التنفيذ بقيمة مباني موقوفة ومدورة من سنوات سابقة لم يتم تحويلها إلى موجودات ثابتة ، هذا يعني انخفاض رصيد الموجودات كما هو عليه في تلك المدة . • زيادة في حساب الاحتياطيات . • انخفاض التدفق النقدي من الانشطة الاستثمارية.	١
١٣	• عدم قيام الشركة باحتساب مبلغ الاطفاء السنوي على حساب النفقات الإيرادية المؤجلة .	• يؤثر في صافي نتيجة النشاط في حساب الإنتاج والمتاجرة والأرباح والخسائر أو كشف العمليات الجارية وإظهار الفائض المتحقق بأكبر من حقيقته نتيجة عدم احتساب مصروف حساب النفقات الإيرادية المؤجلة الذي يخص المدة المحاسبية . • زيادة حساب الاحتياطيات . • عدم تخفيض صافي قيمة الموجودات الثابتة (رصيد النفقات الإيرادية المؤجلة).	١
١٤	شطب او اعدام الديون .	• انخفاض مخصص الديون المشكوك في تحصيلها . • يؤثر في صافي نتيجة النشاط في حساب الإنتاج والمتاجرة والأرباح والخسائر أو كشف العمليات الجارية وإظهار الفائض المتحقق باقل من حقيقته نتيجة الزيادة بالمصروفات . • انخفاض رصيد المدينين. • تنخفض التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية بمقدار الانخفاض في رصيد المدينين .	٣
١٥	تبويب مبلغ على حساب الخسائر الرأسمالية دون وجود مستند رسمي يؤيد هذا الإجراء .	• يؤثر في صافي نتيجة النشاط في حساب الإنتاج والمتاجرة والأرباح والخسائر أو كشف العمليات الجارية وإظهار الفائض المتحقق بأقل من حقيقته بسبب تثبيت هذا المبلغ على حساب الخسائر الرأسمالية . • إظهار حساب الاحتياطيات بأقل من حقيقته.	٣

		• انخفاض التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية .	
١٦	معالجة الشركة الفرق في تقييم موجودها النقدي من العملة الأجنبية (الفرق بين سعر الصرف الفعلي وسعر الصرف بموجب نشرة البنك المركزي العراقي بذات التاريخ) بتخفيضه من حساب الاحتياطي .	• يؤثر في صافي نتيجة النشاط في حساب الإنتاج والمتاجرة والأرباح والخسائر أو كشف العمليات الجارية وإظهار نتيجة النشاط بأكبر من حقيقته نتيجة لعدم معالجة ألفرق في تقييم موجودها النقدي من العملة الأجنبية على حساب المصروفات . • إظهار حساب الاحتياطيات بأقل من حقيقته بالإضافة إلى إظهار الميزانية العامة للشركة على غير حقيقتها .	٢
١٧	عدم وجود نظام تكاليف دقيق لتوزيع التكاليف على مركز الكلف .	• إن عدم وجود نظام لاحتساب التكاليف للمنتجات التامة أو غير التامة ستؤثر في كلفة البضاعة المباعة سواء أكان بالزيادة أو النقصان و من ثم تأثيرها في صافي نتيجة النشاط ،إذ أن ذلك سيتيح للإدارة ألفرصة في زيادة أو تخفيض نتيجة النشاط وحسب ما ترتنيه مصلحة الإدارة • أن عدم وجود نظام لتحديد التكاليف سواء أكان نظام تكاليف فعلية أم نظام تكاليف معيارية ،يؤدي بالنتيجة إلى ضعف الرقابة على عناصر التكاليف مما يؤدي إلى تحديد تكاليف المنتجات حسبما اتفق ، و من ثم عدم إيجاد وسيلة للرقابة وتحديد الانحرافات	١٣
١٨	عدم تقيم الاستثمارات المالية في نهاية السنة المالية .	• يظهر صافي نتيجة النشاط للشركة بأكبر أو أقل من حقيقته لعدم طرح خسائر التقييم أو إضافة مكاسب تقييم الاستثمارات • إظهار حساب الاحتياطيات بأكبر أو أقل من حقيقته.	٢٣٤
١٩	عدم قيام الشركة بتسديد المبالغ المستحقة عليها إلى الجهات ذات العلاقة مثل وزارة الدفاع ، الهيئة العامة للضرائب	• عدم قيام الشركة بتسديد الضرائب المستحقة عليها إلى الجهات ذات العلاقة ، هذا يعني إن الأرباح الظاهرة بموجب القوائم المالية لا تعكس الواقع الفعلي لأنشطة الشركة وليس لدى الشركة الأموال الكافية لتسديد المبلغ ، وان تلك الأرباح تم إظهارها بهدف تعظيم مبالغ التعويضات المدفوعة إلى المدراء والتي تربط عادة بما متحقق من أرباح أو إيرادات خلال المدة .	١٢
٢٠	عدم تأييد بعض الأرصدة المدينة والدائنة الظاهرة في سجلات الشركة من قبل الجهات الأخرى.	• إن عدم تأييد بعض الأرصدة المدينة والدائنة الظاهرة في سجلات الشركة من قبل الجهات الأخرى سواء كان ذلك بالزيادة أو النقصان من شأنه التأثير في صافي نتيجة النشاط ، إذ أن ذلك سيتيح للإدارة ألفرصة في زيادة أو تخفيض نتيجة النشاط في حساب الإنتاج والمتاجرة والأرباح والخسائر أو كشف العمليات الجارية وحسب ما ترتنيه مصلحة الإدارة . • عدم إظهار الميزانية العامة للشركة على حقيقتها من خلال التلاعب بأرصدتها المدينة والدائنة وحسب رغبة الإدارة .	٢

ومما تقدم يتضح ما يأتي : -

١. أن بعض هذه الممارسات وكما مبين في أعلاه ، تؤدي إلى زيادة الأرباح المتحققة وهي الأغلب والأشمل في الشركات عينة البحث ، والبعض الآخر منها يؤدي إلى تخفيض هذه الأرباح إلى مستوى معين ، بمعنى أن هناك تعارض بين هذه الممارسات مما يجعل الإدارة في الشركات تقوم بالموازنة والموائمة بين هذه الممارسات وأهدافها وبما يحقق أعظم منفعة لهم ، ويتوافق مع مصالحهم وأهدافهم الشخصية .

٢. أن هناك تبايناً في الوسائل والأساليب المستخدمة لإدارة الأرباح ، نتيجة لاختلاف المرونة المتاحة للإدارة في استخدام الطرائق والأساليب المحاسبية والتشغيلية .

٣. أن أكثر الأساليب استخداماً وأثراً في الشركات عينة البحث لإدارة الأرباح هو استخدام الإدارة للأساليب والطرائق التشغيلية وتصنيف الفقرات غير الاعتيادية والمناورة بها للتأثير في مبلغ الأرباح ، ويرجع السبب في ذلك ، لأنه لا يتم الإفصاح عن هذه الأساليب في القوائم المالية ، وبذلك لا يمكن ملاحظتها بسهولة بالمقارنة بالأساليب والطرائق المحاسبية والإجراءات الأخرى

٤. لقد تم الإفصاح والإشارة في تقرير مراقب الحسابات (ديوان الرقابة المالية) عن إحداث وتفاصيل جوهرية وذات أهمية نسبية عالية في التأثير في القوائم المالية ، إذ كان لديوان الرقابة المالية دور إيجابي وحيوي في تحديد ممارسات الإدارة في إدارة إرباحها ، وكذلك تقويم أعمال الشركة ، إذ تم الإفصاح عن ذلك من خلال الإيضاحات والملاحظات والتحفظات التي تضمنتها تقارير ديوان الرقابة المالية للسنوات موضوع التحليل ، إذ كانت تقاريره حول القوائم المالية للشركات الخاضعة لرقابته وتدقيقه للسنوات المذكورة متحفظة ، إذ أشارت إلى العديد من المخالفات التي من شأنها التأثير على المركز المالي ونتيجة النشاط للشركة من خلال مخالفة الشركات للقوانين والتعليمات ذات العلاقة . وبالاعتماد على النتائج السابقة يمكن القول ، إن هناك تبايناً في الوسائل والأساليب المستخدمة لإدارة الأرباح في الشركات عينة البحث ، وذلك نتيجة لاختلاف المرونة المتاحة للإدارة في استخدام الطرائق والأساليب المحاسبية والتشغيلية ، وإن أكثر الأساليب استخداما وأثراً هو استعمال واستخدام الإدارة للأساليب والطرائق التشغيلية .

ويؤدي مراقب الحسابات دوراً مهماً في إضفاء الثقة والمصداقية على البيانات التي تتضمنها القوائم المالية من خلال إبداء الرأي الفني المحايد في مدى عدالة وصدق تلك القوائم ويتوقف دور مراقب الحسابات في الكشف عن ممارسات الإدارة في إدارة الأرباح على جودة الأداء المهني لمراقب الحسابات ، وبلا شك كان لديوان الرقابة المالية دوراً إيجابياً وحيوياً في تحديد وتشخيص الملاحظات والمخالفات التي تندرج تحت مفهوم ممارسات إدارة الأرباح والتي من شأنها التأثير في القوائم المالية والتي تؤدي إلى تضليل مستخدمي تلك القوائم والحد منها ، وهو ما يعكس جودة الأداء المهني لمراقب الحسابات في ديوان الرقابة المالية ، إذ تم الإفصاح عن تلك الممارسات من خلال الإيضاحات والملاحظات والتحفظات التي تضمنتها تقارير الديوان للسنوات موضوع التحليل ، إذ كانت تقارير ديوان الرقابة المالية حول القوائم المالية للشركات عينة البحث للسنوات المذكورة متحفظة , وبذلك تم إثبات صحة الفرضية الثانية والتي تنص على أن هنالك دور فعال للتدقيق المحاسبي في تحديد وتشخيص الملاحظات والمخالفات التي تندرج تحت مفهوم ممارسات ادارة الارباح والافصاح عن تلك الممارسات وتحديد الآثار السلبية المترتبة عليها.

الاستنتاجات والتوصيات:

اولا: الاستنتاجات:

في ضوء التحليلات السابقة للبيانات المالية واختبار فرضيات الدراسة، تم التوصل إلى النتائج التالية:-

١. تعد إدارة الأرباح سياسة متبعة من قبل الإدارة يتم من خلالها التدخل المتعمد ضمن المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً أو خارجها في عملية القياس والإفصاح المحاسبي للتأثير في مبلغ الربح المعلن ، لتحقيق أهداف الإدارة وبالشكل الذي يؤدي إلى تكوين انطباع مختلف عن الأداء الحقيقي للشركة لدى مستخدمي القوائم المالية .

٢. إن عمليات إدارة الأرباح تؤثر بشكل كبير على مصداقية البيانات المالية وتجعلها مضللة وتفقدها خصائص الجودة والموضوعية والمصداقية، مما يؤثر على قرارات مستخدمي تلك القوائم.

٣. هناك مجموعة من الدوافع والمحفزات التي تشجع الإدارة على إتباع سياسة إدارة الأرباح بعضها دوافع ذاتية تتعلق بمصلحة الإدارة بشكل خاص مثل زيادة الحوافز والمكافآت الإدارية والحفاظ على المناصب الإدارية ، والبعض الآخر خارجية مثل التأثير على أسعار الأسهم والتكاليف السياسية .

٤. يوجد العديد من الوسائل التي يمكن أستخدامها في ممارسات إدارة الأرباح والتي يمكن أن تأخذ ثلاثة أبعاد أساسية : فهنالك ممارسات تتم من خلال القرارات المحاسبية ، أما النوع الثاني من الممارسات فتتم من خلال القرارات التشغيلية ،أما البعد الثالث فهو الناتج عن تصنيف بعض بنود المصروفات والإيرادات كفقرات أعتيادية أو غير أعتيادية تبعاً لأثرها في الدخل .

٥. إن ممارسات إدارة الأرباح هي ممارسات غير مقبولة لأنها تؤدي إلى: تلاشي المعايير الأخلاقية وتحقق المنافع الشخصية للإدارة وتضليل المستفيدين عن أداء الشركة .

٦. تمارس الشركات العراقية إدارة الأرباح عند إعداد القوائم المالية وعرضها من خلال التدخل المقصود في عمليات القياس والإفصاح المحاسبي وذلك في حدود المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً أو خارجها للتأثير في الأرباح المعلنة .

٧. هناك تباين في الوسائل والأساليب المستخدمة لإدارة الأرباح ، وأن أكثر الأساليب أستخداماً وتأثيراً في الشركات عينة البحث، هو استخدام الإدارة للأساليب والطرائق التشغيلية وتصنيف الفقرات غير الاعتيادية والمناورة بها للتأثير في الأرباح ويرجع السبب في ذلك ، لأنه لا يتم الإفصاح عن هذه الأساليب في القوائم المالية ، وبذلك لا يمكن ملاحظتها بسهولة بالمقارنة بالأساليب والطرائق المحاسبية والإجراءات الأخرى.

٨. وجود علاقة عكسية بين ممارسات ادارة الأرباح المتبعة من طرف الشركات العراقية ومستوى أداء عملية التدقيق المحاسبي, حيث أن حرص مراقبي الحسابات على تنفيذ عملية التدقيق بمستوى أداء عال يساهم بشكل كبير في الحد من ممارسات ادارة الأرباح المتبعة من طرف الادارة والهادفة الى التلاعب بالقوائم المالية وتضليل مستخدميها.

ثانياً: التوصيات:-

في ضوء النتائج السابقة توصي الدراسة بما يلي:-

١. بالرغم من الدور الذي تلعبه معايير المحاسبة الدولية والقواعد المحاسبية المحلية في الحد من سلوك ادارة الأرباح الا أن هذا الدور يبقى محدود, الأمر الذي يستلزم اعادة

النظر في بعض القواعد والممارسات المحاسبية والتركيز على ضرورة الزام الشركات بتطبيق السياسات المحاسبية بعيدا عن الانتهازية.

٢. ضرورة تحسين شفافية القوائم المالية ورفع جودة التقارير المالية، من خلال الإفصاح الكافي والعادل وتخفيض مستوى عدم تماثل المعلومات بين الإدارة ومستخدمي القوائم المالية ومن ثم توفير الثقة في تلك القوائم .

٣. الاهتمام بالجانب الأخلاقي والسلوكي ومتابعة التزام إدارات الشركات المعنية بمعايير السلوك المهني ذات الصلة.

٤. ضرورة قيام الوحدات المحاسبية بإعادة تأهيل كوادرها وأنظمتها المحاسبية بما يتماشى مع معايير المحاسبة الدولية والمحلية، لما لها من قدرة في توصيف السياسات المحاسبية وتحديد مدلولها من حيث النتيجة والمركز المالي للوحدة المحاسبية .

٥. قيام المنظمات المهنية بتوعية مستخدمي القوائم المالية بآثار وانعكاسات ممارسات ادارة الارباح على قراراتهم والعمل على استحداث الآليات الكفيلة للحد من هذه الممارسات داخل الشركات والتي لا تتأتى الا بتكاتف الجهود بين كافة الجهات ذات العلاقة.

٦. تعد عملية مكافحة ممارسات إدارة الأرباح من الأمور الصعبة والمعقدة ، ولهذا فإن على المهتمين في هذا المجال السعي باستمرار لكشف تلك الممارسات ومن ثم المحاولة للحد منها وتعتبر يقظة وكفاءة مراقبي الحسابات في اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح هي الوسيلة الأهم والأقوى لمكافحة تلك الممارسات والحد منها .

٧. ضرورة زيادة فاعلية التنظيم المهني لمهنة المحاسبة والتدقيق واتخاذ ما يلزم من إجراءات لتنمية وتطوير كفاءات أعضائها خاصة الذين يتولون عمليات تدقيق حسابات الشركات للكشف عن عمليات إدارة الأرباح ومن ثم الحد منها .

٨. ضرورة اهتمام مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في جمهورية العراق بالإبعاد السلوكية والأخلاقية لعملية القياس والإبلاغ المالي وعدم جعل الاهتمام محصوراً بالجانب الفني للعمل المحاسبي ، بل ينبغي أن يمتد هذا الاهتمام إلى الجوانب الأخلاقية لما لها من تأثير في دقة المعلومات المحاسبية المعلنة في القوائم المالية .

٩. ضرورة التأكيد على بذل العناية المهنية المعقولة من قبل مراقبي الحسابات عند تدقيق البيانات المالية وإبداء الرأي المهني المستقل ، بمستوى يرضى كافة الأطراف التي لها علاقة بالقوائم المالية المنشورة .

المصادر والمراجع:

أولاً : القوانين والتشريعات والوثائق الرسمية :

قانون الشركات العراقي رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧(المعدل) .

قانون الشركات العراقي رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧(المعدل) .

تقارير ديوان الرقابة المالية للشركات عينة الدراسة .

دليل الشركات المساهمة و التقارير السنوية الصادرة عن سوق العراق للأوراق المالية.

ثانيا: المصادر العربية :

حماد، طارق عبد العال ، " التقارير المالية " ، الجزء الأول ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر، ٢٠٠٥.

حماد، طارق عبد العال ، " دليل تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمعايير العربية المتوافقة معها " ، الجزء الأول ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر، ٢٠٠٨.

لطفي، أمين السيد أحمد ، " المراجعة بين النظرية والتطبيق " ، الدار الجامعية، مصر، ٢٠٠٦.

لطفي، أمين السيد أحمد ، " رأي المراجع المهني تجاه مشاكل المحاسبة عن تحديد الربح وتوزيعه " ، الدار الجامعية، مصر، ٢٠٠٩.

مطر، محمد ، "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني: الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية" ، دار وائل للنشر، عمان ، ٢٠٠٦.

ثالثا: المصادر الاجنبية:

Mulford, C. E. Comisky, "The Financial Numbers Game", John Wilyey & Sons.Inc,2002.

Scott, W.S.,"Financial Accounting Theory" Third Edition, Toronto, Prentice Hall, 2003

Daniel, Bergstresser, and Thomas, Philippon , " CWO Incentives and Earnings management", Working Paper Nyustern school of Business, New York, USA, December, 2004.

Jackson, S. B, and Pitman, M. K., "Auditors and Earnings nanagment", the CPA Journal, December, 2007.

Johnson , S., La Porta, R., Lopez-Se Silanes, F., Shleifer, A., "Tunneling" , American Economic Review Papers and Proceedings, Xc , 2000 .

Mohanram,. P.S., "How To Manage Earnings Management", Journal of Business, Vol.76, No. 1, 2003.

Lybaert , N. Jans, M , and Orens, R. "Provisions A Tool for Earnings Management", 28th Edition Annual E A A Congress , Goteborg ,2005

Gaa,James , & Dunmore , Paul, "The ethics of earnings management. Charted accountants Journal , 86 (8) Septembwr ,2007

Michael, Akers, Don, E. Giacomino , and Jodi L. Bellovary "Earnings Management and Its Implications, The C P A Journal, Apublication of The New York State Society of C P A S, August , 2007.

Wild, J.J.; Subramanian, K.R.; Halsey, R .F, Financial Statement Analysis, 8th Ed. New York: McGraw - Hill Companies, 2003.

Barth, M. S., Cram, D; and Nelson, K. "Accruals and the prediction of future cash flows". The Accounting Review , 2007.